العرب
السبت 2019/11/23
السنة 42 العدد 11537

حملة شكلية على الفساد لمحاولة استرضاء الشارع العراقي

ملاحقات تقتصر على صغار الفاسدين وتستثني الحيتان الكبيرة

الفســاد الذي استشرى في العراق وتســرّب إلى مختلف مفاصل الدولة، تحوّل إلى ما يشــبه المؤسسة واكتسب كبار رموزه حصانة لا تدعمها فقط الأموال المنهوبة، بل تحميها أيضا مؤسســات الدولة التي يشــرفون على إدارتها ويتحكّمون في تعيين موظّفيها، فضلا عن القوانين التي شــرّعوها بأنفسهم وجعلوا فيها ثغرات يمكنهم النفاذ عبرها.

رمز كبير للفساد لا يسقط من ذاكرة الشعب

بغداد – تحوم هيئة النزاهة العراقية، وهي جهاز رقابي مخصص نظريا لملاحقة لصوص المــال العــام، حول الفاســدين الكبار من دون أن تقترب منهم رغم موجة الاحتجاجات الشعبية التي تجتاح البلاد منذ مطلع أكتوبــر الماضي والتي يطالب المشاركون فيها بمحاســبة سرّاق أموال الدولــة، كأحــد البنود الرئيســية ضمن سلسلة أطول من المطالب.

ويــنــدر أن تفتح الهيئــة، التي ينص القانون العراقي على استقلاليتها التامّة رغــم أن رئيــس الحكومة هــو من يعين إدارتها، ملف مســؤول حالي أو مسؤول ســابق كبيــر، لكنهــا مع ذلك تمــوّه في بياناتهــا الموجّهــة للرأي العــام حتى لا تضطر إلى كشف أسماء الفاسدين الذين تتخذ إجراءات ضدهم.

وقبل نحو شــهرين كانت نشــاطات الهيئــة لا تتعدى نصــب الكمائن لضبط صغــار الموظفين الحكوميــين وهــم يتقاضــون الرشــى من المواطنــين، لكن اندلاع أكبر موجة احتجاجات يشــهدها العــراق وضعتهــا فجــأة فــي واجهــة الأحداث، إذ توسع حراكها كثيرا ليشمل ملفــات مســؤولين مــن مدينــة البصرة جنوبا إلى الموصل شمالا.

> المتظاهرون يتحدون هيئة النزاهة أن تفتح ملف الموازنات المليارية التي نهبت خلال ولايتي رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي

ومنــذ الشــهر الماضي، مــع تصاعد حركــة الاحتجــاج، أعلنــت الهيئــة عن استقدام المئات من المســؤولين والنواب والساســة وأعضــاء المجالــس المحلية الســابقين والحاليــين، لكنها لم تكشــف الاســم الصريــح لأي منهــم، مكتفيــة بالإشــارة إلــى صفاتهــم الوظيفية، في محاولــة واضحــة لتحصين نفســها من الأعمال الانتقامية التي تترتب على فضح الفاســدين، حيث تعجز الدولة عن حماية الأجهزة الرقابية.

وفي معظم الأحيان يكون المسؤولون والنــواب المعنيــون بطلبات الاســتقدام مقيمين خارج العراق، ولا يهتمون كثيرا لإجــراءات النزاهة، ما يحــوّل إجراءات الهيئة ضدهم إلى مجرّد روتين بلا نتائج عملية.

وتقول مصــادر سياســية رفيعة في بغداد إن رئيس الحكومة عادل عبدالمهدي طلــب مؤخرا تحت ضغــط الاحتجاجات مــن رئيس هيئة النزاهــة القاضي عزت توفيق جعفر، ســرعة التحــرك ضد عدد كبير من المســؤولين والنواب السابقين، وإعلان الإجــراءات للرأي العام على أمل إقنــاع الشــارع المنتفض بــأن الحكومة جادة في محاربة الفاسدين.

وكثيــرا مــا ســخر المتظاهــرون في ســاحات الاحتجــاج من إعلانــات هيئة النزاهــة عــن اســتقدام المدير الســابق للمطار الفلاني مــع علمها بأنه مقيم في لندن أو المحافظ العلاني الســابق المقيم فــي زيــورخ أو الوزير الفلاني الأســبق المقيم في واشنطن منذ أعوام.

ويبــدو أن تزايد ضغط الاحتجاجات من جهة، والجدل الذي تحاط به إجراءات النزاهة ضد مســؤولين فــروا من البلاد قبــل أعــوام، دفــع الهيئــة إلــى تعديل استراتيجيتها قليلا، كي تشمل مسؤولين حاليين.

لكن الهيئة ماتــزال تصر على إخفاء أسماء المشمولين بأوامر الاستقدام، رغم أنهم متهمون في قضايا ســرقة المليارات من الدولارات، علــى غرار النائب الحالي في البرلمان أحمد الجبوري الذي كان قبل عامــين محافظا لصلاح الديــن، حيث لم يفصح بيان النزاهة عن اسمه، ما اضطر الصحافيين إلى توقعه فحســب، من دون دليل.

وحتــى إذا كانــت أوامر الاســتقدام تصــدر لمســؤول أو نائــب حالــي، فإن احتمال إدانته ضئيل جدا، إذ تكون الأدلة في الغالب ناقصة أو أن عملية الاستدعاء برمتها معدّة للاستهلاك الإعلامي، بدليل أن الهيئــة منــذ شــن حملتهــا الطويلة العريضة الشــهر الماضي لم تدن ســوى مســؤول واحد من المستوى المتوسط في بغــداد، ويتعلّق الأمر بمديرة "مؤسســة الشــهداء" ناجحة الشــمري التي أدينت بتهمة إهــدار المال العــام وصدر ضدّها حكم بالســجن سبع ســنوات، علما بأنّ أطرافــا حزبية نافــذة ســبق أن طالبت بملاحقتهــا قضائيــا فــي إطــار صراع على أموال المؤسســة التــي تدير عملية التعويــض والرعاية الاجتماعية لأســر القتلــى الذيــن يعتبــرون مضحّــين من أجل البلد ويصنّفون كـ"شــهداء"، وهو صــراع يكاد يكــون طبيعيا فــي العراق ويشــمل أي مؤسســة تديــر الأمــوال وتتصرّف بها.

ويقــول النائب الحالي فــي البرلمان عدنان الزرفي إنه استدعي عشرات المرات للتحقيق في النزاهــة عن قضايا متعلقة بفترة شــغله منصب محافظ النجف قبل أعوام، من دون إدانته.

وعندما أقال مجلــس محافظ كربلاء المحافــظ عقيــل الطريحي بتهم الفســاد وإهدار المال العام، كان طبيعيا أن تتحرك هيئة النزاهة لمنعه من الســفر على الأقل، بعد إدانته بشكل رســمي، لكنها بدلا من ذلك فســحت لــه المجال كي يهــرب نحو إحدى الدول الأوروبية.

وحتــى لو تحققت الإدانــة فعلا، فإن هنــاك قوانين جاهزة لإغاثة المســؤولين والنواب والساســة الفاسدين مثل قانون العفو العام، يمكنها إخراجهم من السجن فورا وتبييــض صفحاتهم وإعادتهم إلى الحياة السياســية من دون تأخير، مثلما حدث مع محافظ الأنبار الســابق صهيب الــراوي الذي حكــم عليه بالســجن بعد إدانتــه بســرقة الملايــين من الــدولارات من المــال العام. وبدلا مــن أن يذهب إلى الســجن لتنفيذ عقوبتــه دفع من الأموال التــي نهبها قرابة الثلاثــة ملايين دولار بموجب قانــون العفو العــام، وعاد إلى ممارسة السياسة سالما غانما.

ويــدرك الشــارع العراقــي أن كبــار المســؤولين والساســة، الســابقين والحاليين، محصنــون من أي ملاحقات، بفعل التواطــؤ في ما بينهــم، وتفصيل القوانين على مقاساتهم.

ويقــول المتظاهــرون إنهــم يتحدون هيئة النزاهــة أن تفتح ملــف الموازنات الماليــة التــي نهبــت خــلال ولايتــين لرئيــس الوزراء الأســبق نــوري المالكي بــين 2006 و2014، أو محاســبة كبــار الوزراء الســابقين الذيــن ينحدرون من حــزب الدعوة الإســلامية الــذي يتزعمه المالكــي أو فتح ملفات الفســاد في عقود طباعة المناهج الدراســية التــي وقّعتها شــخصيات مقربة مــن رئيــس البرلمان الحالــي محمــد الحلبوســي بملايــين الــدولارات، أو مســاءلة أقــارب الزعيم الكــردي مســعود البارزاني عــن تهريب نفط كركوك، وغيرها من الملفات الكبيرة.

ويقول مراقبون إن إجراءات الملاحقة لمســؤولين صغــار ســابقين وحاليين لا تتعــدى عملية ذرّ الرماد في العيون، ولن تنطلي على الشــارع الذي بات حاذقا في تفكيك الألاعيب السياســية بعد خبرة 16 عاما معها.

تعويضات مالية لموظفة بريطانية تعرضت للتحرش من قبل سفير قطر بلندن

لنــدن – قضت محكمة بريطانية بمنح تعويضات مالية لموظفة بريطانية كانت تعمل في ســفارة قطــر بلندن وتعرّضت للتحــرش الجنســي والتمييــز الديني والطــرد التعسّــفي مــن قبــل الســفير القطري وعدد من طاقم السفارة.

وفي محاكمة غابــت عنها الحكومة القطرية، أصدرت جيــل براون القاضية بمحكمــة التوظيف في لندن حكما بمنح ديان كينغســون تعويضا قــدره حوالي 400 ألــف جنيه إســترليني، بما في ذلك 170 ألفــا لرواتبها التي خســرتها و115 ألفا للأضــرار النفســية التــي مازالت تعاني منها.

ووجدت المحكمة أن الشــاكية كانت علــى وشــك الانتحــار بســبب الإهانة التــي شــعرت بهــا بســبب تعرضهــا لحملة "شرســة وحقودة" من التحرش الجنســي والتمييز الديني في ســفارة قطــر التي تقــع في مايفير غــرب لندن.

سفارة أم وكر دعارة

وقــد انتهــت الحملــة إلــى طردها من عملها.

وتعرّضــت كينغســتون، وهــي بريطانيــة نشــأت في اليمــن وتبلغ من العمــر 58 عامــا، لضغــوط شــديدة من قبل عدد من الدبلوماســيين في السفارة القطريــة فــي محاولــة لإجبارهــا على تنظيم حفلات جنس جماعي.

وأخبــرت المتضــررة المحكمــة كيف حاول الســفير فهد المشــيري ممارســة الجنس معهــا أكثر من مرة، وكيف وجّه تركيــزه إلى ابنتها التــي كانت تبلغ 19 سنة في ذلك الحين عندما رفضته.

وقالــت إن دبلوماســيا كبيــرا آخــر ضغــط عليهــا لتنظيــم حفــلات جنس جماعــي ولمرافقته إلــى كوبا في إجازته.

وخلصــت لجنــة مــن القضــاة في المحكمة إلى أن الدبلوماسيين القطريين توقّعــوا أن تكــون كينغســون أكثــر اســتعدادا لممارسة الجنس مع الموظفين الذكور لأنها لم تكن مسلمة.

وتقطن كينغســون فــي أكتون غرب لنــدن، وتلقت تعليمها فــي جامعة عدن وتتحدث اللّغــة العربية بطلاقة. وعملت في الســفارة اليمنية بلندن قبل الانتقال إلى السفارة القطرية في سنة 2006. وبلغ راتبها 30 ألف جنيه إســترليني سنويا إلى حين فصلها لأسباب غير منصفة في سنة 2014.

وأخبرت السيدة المطلقة، وهي أم لطفلين، المحكمة كيف حاول المشيري أن يمارس الجنــس معها في جناح إقامته، وكيف أخبرها عن ممارسته الجنس مع امرأة عــذراء بالتفصيــل، وكيف دعاها إلى مضغ نبتة القــات المخدرة على أمل أن تثيرها جنســيا. وقالــت إنه لم يفهم رفضها المؤدب له رغم أنها أكّدت أنها لم تكن مهتمــة بعرضه. ثم اقترح عليها أن تزوجه ابنتها.

> بعد فشله في إقناع الموظفة بعروضه الجنسية وجّه السفير فهد المشيري اهتمامه إلى ابنتها البالغة من العمر 19 سنة

وأشــارت الموظفة السابقة بالسفارة إلى أنها شعرت بالانتهاك بعد أن توجه تركيــزه إلى ابنتهــا المراهقــة البريئة. وقالــت إن رغبته في الــزواج من ابنتها أَلمتها أكثــر من الضغوط التي سلّطها عليهــا مــن قبــل. وشــددت علــى أنــه كان يعلــم بــأن التدخــل فــي عائلتهــا سيؤذيها.

ومن جهتــه، اقتــرح الدبلوماســي القطــري علــى الهاجــري أن تنظــم له كينغســون حفــلات جنســية وحــاول إقناعهــا بمرافقتــه إلــى كوبــا. وقالت الموظفــة الســابقة إن ذلــك أشــعرها بالإهانة والضعف. وتعتقد أنّ الهاجري شــكّل هذه التوقعات عنها في ذهنه لأن حياتهــا لا تتطابق مع الصورة النمطية المرتبطة بالمسلمات.

وأكــدت أن افتراضــه كان بعيدا عن الحقيقــة. لكنها لم تســتطع ترك عملها لأنهــا تحتاج إلــى مصدر دخــل لإعالة أســرتها الصغيرة. ووصلت حدّ التفكير في الانتحار بعــد أن عانت من الاكتئاب الذي ماتزال إلى اليــوم تتناول الأدوية المضادّة له.

توجّهات سيادية تدفع صناعة السلاح الإماراتية

دبي - تشــق دولة الإمــارات العربية المتحدة طريقها لتطوير معدات عســكرية مــزودة بتكنولوجيــا عاليــة لتمنحهــا سيطرة على القدرات الدفاعية الحساسة وتقلل اعتمادها على الواردات.

وتحســبا لأي تهديــدات محتملة أو تطورات في ســوق السلاح العالمية، وفي مواقــف كبــار المصنّعــين الدوليين تعيد الإمارات تشــكيل صناعة عسكرية ينظر إليها بالفعل علــى أنها الأكثر تطورا في المنطقة.

وتم تجميع شركات الدفاع الحكومية تحت مظلة شركة "إيدج"، وهي مجموعة قيمتها خمسة مليارات دولار تقود تطوير الأسلحة المتقدمة للجيش.

وظهرت هــذه الطموحات في معرض دبي للطيران هذا الأســبوع، حيث سلّم الجيش لشــركة تابعة لإيدج عقدا بقيمة مليار دولار لصنع صواريخ موجهة.

وقــال فيصــل البنــاي، الرئيــس التنفيذي والعضــو المنتدب في مجموعة إيــدج، لوكالة رويتــرز إن الإمارات تريد شأنها شأن الكثير من الدول أن تكون لها الســيادة في ما يتعلق بقدرات حساســة معينة.

ويعــود تاريــخ صناعة الدفــاع في الإمــارات إلــى عقديــن من الزمــن، وتم بناؤهــا مــن خــلال مشــاريع مشــتركة وبرامج لنقل التكنولوجيا.

ويخضع الكثير منها الآن لإيدج التي تصنع طائرات مســيرة وذخيرة صغيرة وتوفر الصيانة.

وبالإضافــة إلــى العلاقــات المتينــة بالدول الغربية، لاسيما الولايات المتّحدة، تحتفــظ الإمــارات بعلاقــات وثيقــة مع الصين وروسيا وتواصل شراء الأسلحة منهما.

وقال عبدالله الهاشــمي، وكيل وزارة الدفــاع المســاعد للخدمــات المســاندة، إن القــدرات الســيادية ضــرورة للأمــن والاقتصاد.

وسلطت سلسـلة هجمات وقعت في الخليج خــلال الصيف، وأنحت الولايات المتحدة باللائمة فيها على إيران، الضوء على تهديدات جديدة لأمن دول الخليج.

ولحقت أضــرار بناقلات نفــط قبالة ســواحل الإمــارات، وأوقــف ســرب من الطائرات المســيرة والصواريخ، مؤقتا، نصــف إنتاج الســعودية مــن النفط في هجوم في سبتمبر الماضي.

وقال البناي، إن شــركة إيدج يمكنها تطوير تكنولوجيا الطاقة الموجهة، التي يمكن اســتخدامها في التصــدي لتهديد الطائرات المسيرة.

وقــال روبــرت موجيلنســكي، وهو باحث مقيم في معهد دول الخليج العربية ومقره واشــنطن، "لا يؤمــن الإماراتيون بأنهم يســتطيعون تحقيــق ربح في هذا المجال وحسب، بل وبأنهم متأهبون جيدا لإدراك التهديدات الإقليمية ومواجهتها".

وتقــود أبوظبــي، وهــي الإمــارة الرئيسية المنتجة للنفط، تطوير الصناعة في البلاد.

وقال جان لو ســمعان، وهو أســتاذ مشــارك فــي كليــة الدفــاع الوطني في الإمــارات، إن هذه ليســت خطوة لتنويع الاقتصــاد القائــم على النفط فحســب، بــل تمضــي أيضــا باتجــاه "المزيد من الاســتقلال الاســتراتيجي في ما يتعلق بالسياسات الخارجية والدفاعية".

> 54.5 مليار دولار حصاد صفقات معرض دبي للطيران

ص11